



توريث الحكم والبيعة

بين الشريعة الإسلامية والنظم السياسية

رسالة

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من :

مجدى عبد الكريم أحمد محمد المكي

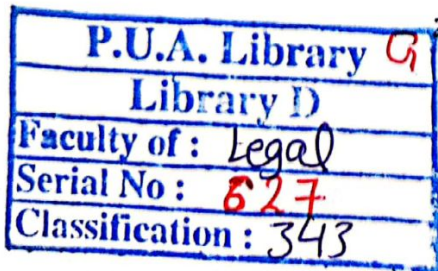
تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / ماجد راغب الحلو

أستاذ القانون العام
كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / رمضان على السيد الشرنباوى

أستاذ الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق جامعة الإسكندرية



١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

ملخص الرسالة فى حدود

٢٠٠ كلمة

إن مسألة توريث الحكم فى العائلة الحاكمة رغم أنها مسألة معروفة منذ القدم حيث كان الأباطرة والقيصرة والسلاطين والملوك يورثون أبناءهم حكم البلاد من بعدهم إلا أنها قد أصبحت ظاهرة جلية وواضحة فى هذه الأيام وذلك بسبب أنها انتقلت من الأنظمة الملكية التى تعتمد أساساً فى نظام حكمها على توريث الحكم إلى الأنظمة الجمهورية التى تعتمد فى نظام حكمها على الديمقراطية وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه ومن هذا حقه فى اختيار رئيسه عن قناعة ورضا.

وكاننا على مشارف نظام جديد يجمع بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية يطلق عليه الجمهورية الملكية أو كما يروق لى أن أسميه (نظام الاستوراث).

من هنا كانت أهمية البحث والذى أسميته توريث الحكم والبيعه فى إشارة إلى أهمية البيعه الإسلامية ولذلك عرضت فى هذه الرسالة الطريقة المثلى لاختيار رئيس الدولة (ال خليفة) وكذلك فى النظم السياسية وما يشابهها من الانتخاب عن طريق الاقتراع العام المباشر، وكان لبيان ذلك أن تطرقت إلى رئاسة الدولة والطرق المختلفة لاختيار رئيس الدولة وربط ذلك بتوريث الحكم الذى تم فى العهد التالى للخلافة الراشدة وبالتحديد منذ أن ورث الحكم الخليفة معاوية بن أبى سفيان لابنه يزيد، وعرضت لانتخاب الرئيس فى النظم السياسية الغربية المعاصرة ومنها إنجلترا وفرنسا وأمريكا وبينت نوع النظام السائد فى تلك الدول ونتيجة لأهمية الدول العربية بصفة عامة ومصرنا الحبيبة بصفة خاصة عرض لتوريث الحكم والسلطة فى النظم العربية السياسية وضربت مثلاً بأول دولة طبقت توريث الحكم فى النظام الجمهورى ومظاهر توريث الحكم واحتمالات حدوثه فى بقية الدول العربية ومن بينها مصر وليبيا واليمن وتونس والجزائر والبقية تأتى وكيفية انتقال السلطة من الرئيس الأب إلى الرئيس الابن أو الرئيس الأخ أو الرئيس الصهر أو ابن العم.

وكان لابد من أن نبين أن توريث الحكم والبيعه لابد لهما من شروط صحة وبطلان وكذلك ما يترتب عليهما من آثار وأهمها الحقوق والواجبات المترتبة على توريث الحكم والبيعه بما تمثل حقوق رئيس الدولة هى من الواجبات على الأمة وحقوق الأمة هى واجبات على رئيس الدولة بما فى ذلك طاعة ولى الأمر وعدم الخروج عليه وشهر السلاح بسبب توريث الحكم ما دام لم يأمرهم بمعصية وفى المقابل فعلى رئيس الدولة واجبات والتزامات بتحقيق مبدأ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية كمباديء لنظام الحكم فضلاً عن تثبيته دعائم مبدأ الشورى فى الدولة، ولذلك حرصت فى ختام الرسالة على المطالبة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى حتى لا يكون إنتخاب رئيس جمهورية حكراً على شخص بعينه وفيه شبه توريث الحكم.

الباحث

مجدى عبد الكريم أحمد محمد المكى